آيو أوغنشاي
مشاكل الاتحاد في افريقيا

ان البلد النامي الذي يحصل على استقلاله يجب ان يعالج مشكلتين كبيرتين في آن واحد. عليه ان يحافظ على التماسك والاستقرار الداخليين ، كما ان عليه ، في الوقت نفسه ، ان ينمّي موارده ويضمن لاهله مستوى للمعيشة دائم الارتفاع . وبمقدار ما ينجح في المحافظة على التماسك والاستقرار الداخليين ، فانه يخلق الظروف التي يستطيع فيها ان يحافظ على الاستقلال ويتابع التنمية الاقتصادية بنجاح . والاستقرار ، بالطبع ، يعتمد على عوامل كثيرة ، ولكن لا احسب احدا لا يوافق على ان من اهمها نوع الدستور المختار للدولة . والاختيار الخاطىء قد ينسف الاستقرار الداخلي نفسه .

من زاوية النظر التاريخية هذه ، اعتقد ان بوسعنا القول ان الدول التي خلفت الامبراطورية النمساوية المجرية اخطأت في اختيار دساتيرها بعد الحرب العالمية الاولى . فتشيكوسلوفاكيا مثلا ، عندما اوجدت ، اختارت حكومة ذات شكل وحدوي . فكما نعلم جميعا ، كانت تشيكوسلوفاكيا تتألف من قسمين : التشيك وهم الاكثر تقدما ، والسلوفاك . فاحتل التشيك معظم المناصب الهامة في الجهاز الاداري ، والحكومة ، والجامعات ، فجعل السلوفاك يكرهونهم لذلك وينقمون عليهم . فلما اصر هتلر في الثلاثينات على تنفيذ خططه في شرقي اوربا ، كانت تشيكوسلوفاكيا من اول الدول التي سقطت — لانها كانت منقسمة على نفسها . ويوغوسلافيا مثل آخر على هذا . ومن الممتع ان تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا كلتيهما ، بعد الحرب العالمية الثانية ، اختارتا شكلا اتحاديا (فدراليا) للحكومة . ومنذ الحرب رأينا المصاعب التي لاقتها اندونيسيا — التي اختارت الفدرالية اولا ثم عادت الى الحكومة الوحدوية — في حفظ التماسك بين شعبها وضمان اطار مستمر للتنمية الاقتصادية الكافية .

بيد ان علينا ان نحذر المبالغة في التدليل على اهمية الفدرالية . هناك خمس حجج تقدم عادة دفاعا عنها : اولا ، في البلد الظاهر التباين ، والذي يوجد التباين فيه في وحدات مرصوصة ، يميل النظام الفدرالي ، بتوزيع السلطة جغرافيا ، الى الجمع بين السياسات العامة والمشاعر المحلية . ثانيا ، اذ يهيىء هذا النظام عددا من الحكومات المستقلة ، فانه يفسح المجال للتجريب والتنافس الخيّر . ثالثا ، تكثير الهيئات الانتخابية وعدد المشرعين

الذين يتحملون مسؤولية كبرى بحكم مناصبهم ، يزيد من فرص المساهمة السياسية . رابعا ، يصلح هذا النظام لادارة المساحات الشاسعة المتفرقة ، وهذه نقطة هامة في تنمية دستور فدرالي للهند او ليبيا . خامسا ، تقلل الفدرالية من خطر احتكار القوة السياسية ، وذلك بتهيئة عدد من النقاط المستقلة حيث يستطيع حزب هو من الاقلية بالنسبة الى الوطن باجمعه ان يحافظ على نفسه ويبقي على فعاليته ، موضحا سياساته وقدراته ومنميا زعامة جديدة .

من هذه النقاط الخمس ، يبدو لي ان الاربع الاولى لا تتطلب بالضرورة شكلا فدراليا للحكومة . فبالامكان تحقيقها في ظل حكومة وحدوية ، شريطة ان تتوفر لا مركزية السلطة والتسامح المتبادل . غير ان النقطة الخامسة ، القائلة بان الفدرالية تقلل من خطر احتكار القوة السياسية ، تتصل مباشرة بمشكلة الحكم النيابي . ونيجيريا مثل طيب على ذلك . « فجماعة العمل » ، مثلا ، قصرت نفسها في الاغلب على الاقليم الغربي ، وعندما وطدت قدمها واظهرت ما الذي تستطيع ان تفعله ، قامت بحملة لتأييدها في اجزاء اخرى من البلد . ولكي تضمن هذا التأييد كان عليها ان تخاطب اناسا اكثر وتختط برنامجا ينطبق على نيجيريا كلها . وهذا ، فيما اظن ، وجه مرغوب من اوجه الحكم الفدرالي : فهو يجعل بالامكان لا منع احتكار السلطة فحسب بل تحويل الاحزاب السياسية ايضا . ولكن علينا ان نلاحظ ان هذا الامر لا يكون ممكنا الا اذا استطاعت الاحزاب السياسية ان تقوم بنشاطها بحرية في شتى انحاء البلد ، والا اذا كانت الانتخابات حرة .

فالفدرالية اذاً ليست مثالية بقدر ما هي حل وسط ، وسط بين مطلبين متناقضين : احدهما مطلب دولة كبرى ، والآخر مطلب وضع السلطة السياسية في ايدي وحدات حكومية اصغر تكون اقرب الى مماثلة الوحدات التي يشعر الاناس انهم افراد فيها .

فما الذي نقوله دفاعا عن الوحدة في غربي افريقيا اليوم ؟ اولا ، ان الاتحاد الفدرالي الواسع يخلق وحدات تكون التجارة فيما بينها حرة ويكون تنقل رأس المال والعمل فيما بينها حرا كذلك . وهذا واضح جدا بشأن نيجيريا . صحيح ، بالطبع ، ان السوق الداخلية تعتمد لا على اتساع رقعة البلد فحسب ، بل على مدى « تنقيد » الاقتصاد (اي اعتماده على النقد) ، وكون الانتاج موجها نحو السوق ، ووجود المواصلات ، وتيسر المعلومات عن الفعاليات والاحتمالات الاقتصادية تيسرا حرا . غير ان عدد السكان واتساع ارضهم امران هامان . ففي نيجيريا ، نجد ان الشمال والجنوب متكاملان : فالشمال ينتج النفط والنشويات ، والجنوب يعطينا السمك والبروتينات . وقد كانت هذه هي الحالة في افريقيا الغربية الفرنسية ، الا ان هذه الوحدة ، في ظل الـ « Loi Cadre » قسمت الى

وحدات اقتصادية صغيرة . فمنذ « اللوا كادر » ، مثلا ، تفرض على احد انواع الشموع في داكار ضريبة غير مباشرة تساوي حوالي ٦٠ بالمائة ، في حين ان الضريبة في ساحل العاج تساوي حوالي ٨ بالمائة . وبعبارة اخرى ، فان ما كان يسمى بافريقيا الغربية الفرنسية جزّىء الآن الى عدد من الاسواق الداخلية الصغيرة ، فضاعت فوائد السوق المتراصة الواحدة التي يساهم فيها عشرون مليونا من الناس .

والحجة الثانية من اجل الوحدة هي ان الاقطار المتخلفة النمو تحتاج الى رأس مال اجنبي ، وهذا يشتد احتمال توفره اذا كان القطر كبيرا لامنشقا الى وحدات صغيرة . وقد اكد على هذه النقطة التقرير الذي قدمه « اتحاد الصناعات البريطانية » عن امكانيات الاستثمار في نيجيريا .

ثالثا ، من المستحسن في القرن العشرين ان يكون للحكومة قاعدة مالية عريضة ، بسبب اتساع مسؤولياتها . فهي ملزمة بتهيئة المنافع العامة ، والمؤسسات الجامعية ، وتشجيع البحوث ، وتقديم الخدمات الاجتماعية ، وتوفير القروض للزراعة والصناعة ، الخ.

رابعا ، لا بدّ للقطر من ان يكون ذا مساحة لا بأس بها لكي يستطيع الذود عن نفسه في العالم الحديث ، سواء اكان ذلك للدفاع عن النفس او للحصول على اتفاقيات مرضية في التجارة وغيرها . ففي حالة افريقيا الغربية الفرنسية مثلا ، اذا اتحدت المقاطعات الثماني بمجموع عشرين مليونا من السكان ، اصبح للبلد وزن في المجموعة الفرنسية اكبر من ، مثلا ، داهومي بمفردها بعدد سكانها الذي لا يتعدى المليون ونصف المليون .

فالسؤال الذي يجب ان نجابهه في افريقيا الغربية الفرنسية هو : ما هي عوامل تحبيذ الاتحاد الفدرالي ، وما هي عوامل مقاومة هذا الاتحاد؟ ارجو ان اصدقائي في افريقيا الغربية الفرنسية سيغفرون لي تركيزي الانتباه في قضيتهم . يخيل اليّ انهم لو نجحوا في الحفاظ على وحدة افريقيا الغربية الفرنسية ، لكنّا مع نيجيريا نؤلف الآن ٩٠ بالمائة من سكان غربي افريقيا. اي لكنّا قطعنا نصف الطريق نحو تحقيق حلمنا ، ذلك الحلم الذي غذّاه زعمائنا القوميون القدامى ، بتوحيد غربي افريقيا . ولو كنا حفظنا هاتين الوحدتين ، لسهلت علينا كثيرا مشكلة الوحدة الاكبر ، سواء اكانت فدرالية ام كونفدرالية .

اذاً ما هي العوامل التي تدعو الى مقاومة الاتحاد ؟ ان نيجيريا حالة خاصة ، لاننا فيها بدأنا بشكل وحدوي للحكم ثم انتهينا الى شكل فدرالي . وكانت مشكلتنا هي الخشية من ان الفدرالية قد تؤدي الى تجزئة البلد . اما في افريقيا الغربية الفرنسية فان من اهم اسباب المقاومة تشبث المقاطعات بالسلطة المكتسبة حديثا . واذ ننظر الآن الى الوراء نجد ، ولا ريب ، ان دستور الجنرال ديغول ارتكب خطأ سيكولوجيا جسيما عندما

افترض انه بكسره حلقات الاتصال بين اقطار افريقيا الغربية الفرنسية وجعله خط الاتصال المشترك بينها عن طريق باريس سيسهل الجمع بينها ثانية بمجرد تقرير ذلك . فالناس حالما يذوقون طعم السلطة ، لايتخلون عنها بسهولة . وعامل هام آخر هو التعلق العاطفي بفرنسا، وهو قوي في بعض اوساط افريقيا الغربية الفرنسية. والمتطرفة في ذلك هي، بالطبع ، غابون – التي تدّعي انها اكثر فرنسية من سافوا !

ولكن يبدو للمرء احيانا ان ثمة ولاء موزعا في افريقيا الغربية الفرنسية . فقد كان النظام من بعض اوجهه رائعا : فمنذ ١٩٤٦ ، استطاع بعض اخواننا من افريقيا الغربية الفرنسية ان يخدموا في البرلمان الفرنسي ، وكان بعضهم شيوخا وبعضهم وزراء . منهم ، مثلا ، المسيو بنتو . وهذا ولا ريب ، على وجه ما ، يخلق حسا بالهدف المشترك . وفضلا عن ذلك ، فان اختبارهم للسياسة الحزبية في باريس زاد من حدة بصيرتهم وتعلموا كيف يكون التنظيم . غير ان هذا ، بالنسبة الى مراقب نيجيري ، يؤدي في الوقت نفسه الى توزيع الولاء ، بل ربما ادّى الى عزل النائب البرلماني عن وسطه ، حين يقضي معظم وقته في باريس بعيدا عن شعبه . وذلك بالطبع يعتمد على الشخص نفسه ، غير ان مثل هذا الميل موجود . ويبدو ان الاستثناءات الدينية والثقافية هامة ايضا . ففي المناقشات التي جرت حول اتحاد مالي ، مثلا ، تتساءل جريدة « ليكو » كيف تستطيع مقاطعات معظمها من المسلمين ، كالسنغال والسودان ، ان تدخل في اتحاد فدرالي عام مع اقطار معظمها من الكاثوليك : كساحل العاج وداهومي. وهناك اخيرا تذمر بعض المقاطعات ، كساحل العاج ، من انها البقرة الحلوب في الاتحاد، ومن انها تحمل ، بسبب مواردها المالية الكبرى ، عبء المقاطعات الاخرى ، وبخاصة تلك التي في الداخل .

عوامل الاتحاد الفدرالي

والآن ، لننظر الى الجانب الآخر : ما هي العوامل التي تحث على الاتحاد الفدرالي ؟ ان الاتحادات ، اساسا ، تتم بسبب الاحساس بالمصالح المشتركة . ولكن ما الذي يعجّل في ايجاد هذا الادراك ، بل ما الذي يوجده ؟ لا ريب ، اذا نظرنا الى تاريخ الولايات المتحدة او كندا ، ان من اهم العوامل تهديد عدو مشترك . فهل في افريقيا اليوم عامل فعّال كهذا ؟ لقد قيل حتى الآن ان مقاطعات افريقيا الغربية الفرنسية يجب ان تحذر لئلا تقع ، الواحدة بعد الاخرى ، فريسة لغانا او نيجيريا. لا اعلم الى اي مدى يكون في هذا حث على اتحاد افريقيا الغربية الفرنسية ، غير ان هناك بالتأكيد من يعبر عن هذا الرأي . ثانيا ، يسهل الاتحاد عندما يكون هناك حد ادنى مشترك ، كقاعدة ، من الفكر والثقافة والمدنية . فمن العوامل التي في صالح الاتحاد ان عددا لا يستهان به من مقاطعات افريقيا

لغربية الفرنسية قد « تفرنس » – اكثر مما « تنكلزنا » نحن هنا . وهذا امر له فوائده الكبرى ، فاصدقاؤنا القادمون من افريقيا الغربية الفرنسية متبحرون في الفلسفة والادب والسياسة الفرنسية . وهم يجيدون الفرنسية كابنائها . هذا ، ولا شك ، يساعد في زيادة التفاهم . والعامل الثالث هو ادراك المصالح التقنية والاقتصادية المشتركة . غير ان هذا الادراك عملية عقلانية وموضوعية . وهو ليس ظاهرا للاكثرية من سكان الاقطار التي تريد الاتحاد. ولذا ، كما اوضحت احدى دراسات اليونسكو الماتعة –وهو امر لم يكن قد خطر ببالي من قبل – فان الاتحاد غالبا ما يكون نتيجة عمل مقصود يقوم به الزعماء السياسيون اكثر مما يكون نتيجة رغبات تلقائية يشعر بها الشعب .

عندما يتحقق الاتحاد الفدرالي ، لا بدّ من مجابهة عدد من المشكلات. اولا، اين يجب ان تكون السلطات الفدرالية : في الاقاليم المتآلفة ام في المركز ؟ انا ارى ان ذلك ، في واقع الامر ، لا يهم ابدا . ففي امريكا ، ماتزال بعض السلطات باقية في كل ولاية في حين ان السلطة في كندا في المركز ، ولكن واقع الامر هو ان الحكومة الفدرالية الامريكية اقوى بكثير منها في كندا. وثمة لذلك اسباب تاريخية عديدة: فنتيجة للهبوط الاقتصادي عام ١٩٢٩ كان على الحكومة الامريكية ان تخضع الولايات لسياستها عن طريق العون المالي ؛ اما في كندا ، فان المحاكم تؤوّل الدستور تأويلا ضيقا ، وهكذا .

والمشكلة الثانية هي : كيف تمثل الولاية في الحكومة الفدرالية ؟ هذه مشكلة نعرفها نحن حق المعرفة في نيجيريا . فالاقليم الشمالي ، مثلا ، له من الاعضاء في المجلس التشريعي بقدر ما لبقية البلد برمتها . وقد بدا لي دائما ان الحل في افريقيا الغربية الفرنسية منطقي اكثر ، لان كلا من الولايات الدستورية – داهومي ، ساحل العاج ، النيجر ، الخ – ممثلة بالتساوي في « المجلس الكبير » في داكار ، ولذا لم تستطع اية فئة عنصرية او مقاطعة ان تسيطر على المركز . بالطبع ، كان لتوزيع السكان في افريقيا الغربية الفرنسية الفضل في جعل ذلك اسهل منه في نيجيريا . ففي نيجيريا يسكن في الاقليم الغربي قرابة ستة ملايين ونصف مليون من السكان ، وفي الاقليم الشرقي قرابة سبعة ملايين ونصف مليون ، وفي الاقليم الشمالي حوالي سبعة عشر مليونا. في حين ان السكان في كل من مقاطعات افريقيا الغربية الفرنسية – باستثناء موريتانيا التي يقل سكانها عن نصف مليون – يتراوحون بين مليون ونصف ، وثلاثة ملايين .ففي مدى محدود كهذا يصبح التمثيل المتساوي اسهل نسبيا. وهذا هو السبب في النقاش الطويل الذي جرى في نيجيريا حول كيفية منع سيطرة فئات الاتحاد الكبرى على الفئات الصغرى . ان دستورنا الآن ينص على حرية التنقل ، وحرية الكلام ، والمحاكمة العادلة في المحاكم (في الاقليم الشمالي، يحق لغير المسلم ان يطلب ان تكون محاكمته في غير المحاكم الاسلامية) ؛ وقد اقيم جهاز حكومي لتسيير شكاوي

الاقليات ، كما اتخذت اجراءات خاصة لتشجيع الاعمار على نحو متساوٍ منصف في المناطق كلها ؛ وتستطيع الاحزاب السياسية التنقل بحرية في كل الاقاليم .

ثالثا ، هل ينبغي ان تكون قوانين الانتخاب للمجلس التشريعي المركزي متشابهة ؟ تدل تجربة معظم الاتحادات الفدرالية على ان لا ضرورة لذلك في اول الامر ، غير ان القوانين تتجه نحو التشابه على مرّ السنين ، وهذا ما جرى في نيجيريا . وفي افريقيا الغربية الفرنسية ، بموجب « اللوا كادر » ، تتم الانتخابات لكل المنظمات التي هي على مستوى البلديات ، ومستوى المقاطعات ، و « المجلس الكبير » ، على قاعدة الانتخاب العام لجميع البالغين . والآن وقد قبل الشمال بمبدأ الانتخاب العام ، ستكون قوانين الانتخاب لدينا في نيجيريا كلها متشابهة .

رابعا ، كيف توزع واردات الضرائب بين الاقاليم المختلفة ؟ ان المشكلة صعبة في افريقيا الغربية الفرنسية ونيجيريا لان مجموع هذه الواردات المهيأة للتوزيع صغير . ولو كانت الوزارات اكبر لكانت السيطرة على مشكلة توزيع الواردات اسهل . ولذلك ، رغم مايبدو الآن من صعوبة مشكلة توزيع الواردات ، فان المشكلة الحقيقية مع الزمن ستكون كيف نزيد من هذه الواردات للجميع . وليس ثمة حل واحد ، لان الظروف في تغير مستمر . ومنذ ١٩٥٢ كان علينا ان نعيد النظر في ترتيبات توزيع الواردات في نيجيريا ثلاث مرات لتغير الظروف . وجلّ ما نستطيع قوله ، اعتمادا على التجربة النيجيرية ، هو ان توزيع الواردات يسهل كلما تحسنت العلاقات السياسية بين شتى الاجزاء التي يتألف منها الاتحاد . ففي عام ١٩٥٢ ، مثلا ، كادت مسألة توزيع الواردات ان تقضي على الاتحاد النيجيري ؛ الا ان احزابنا السياسية منذ ذلك الوقت اصبحت قومية اكثر فاكثر ، فتولد احساس اكبر بالهدف المشترك ، وليس غريبا ان تكون مسألة توزيع الواردات قد وجدت الآن مستقرها . وفضلا عن ذلك ، كما ادركت افريقيا الاستوائية الفرنسية مؤخرا ، على المرء ان ينتبه الى ان بعض المقاطعات اغنى من بعضها الاخر ، وانه من غير المعقول ان يتم توزيع واردات الضرائب بالتساوي بينها . وقد كان الترتيب الذي توصلوا اليه في افريقيا الاستوائية هو تقسيم الواردات حسب المصدر ثم تصحيح التوزيع بموجب عدد السكان . وكانت المعادلة المتبعة في نيجيريا ، الى عهد قريب ، هذه نفسها تقريبا .

يجب على كل اتحاد فدرالي ، بالطبع ، ان يدخل في حسابه مساعدة الولايات المحتاجة . وفي دستور مالي مادة تنص على ذلك . وفي نيجيريا ، اعطي الشمال منحة خاصة ليطور نفسه ، كما اعطيت منح خاصة للاقليم الشرقي . بيد ان العامل السياسي له اهميته هنا ايضا . فالاقاليم المشتركة في الاتحاد لا يلذّ لها ان ترى المنح تعطى للاقاليم المحتاجة اذا كان معظم العون يذهب الى عدد منها فقط .

واخيرا ، لعل اضخم مشكلة تواجه اي اتحاد فدرالي هي تهيئة صلات عضوية تضع ما هو بمثابة اللحم والدم على هيكل الدستور العظمي . فما الذي يساعد في تحقيق ذلك ؟ اولا ، الاحزاب السياسية التي تشمل البلد كله . وقد رأينا نتائج ذلك في الولايات المتحدة وكندا ، بل وفي افريقيا الغربية الفرنسية حيث كان حزب الـ RDA سابقا ، والـ PRA لاحقا ، يتخطى الحدود الاقليمية . اما في نيجيريا فقد كانت احزابنا لوقت من الزمن اقليمية في الاغلب . وانه لمما يؤسف له ان حزب الـ RDA فقد مكانته ، فيما يبدو ، كصلة توحيدية قوية .

ثم ان المؤسسات الحكومية تهيء صلة عضوية . ففي نيجيريا مثلا كان احد العوامل التي ساعدت على توثيق الروابط الفدرالية اجتماعات الوزراء من المركز والاقاليم لبحث المشكلات المشتركة : العمال ، القضايا الاجتماعية ، الاشغال العامة . وفي المضمار التربوي هناك هيئة تسمى بالهيئة الاستشارية المشتركة لشؤون التعليم ، يلتقي فيها العاملون على البرامج الدراسية الابتدائية والثانوية والفنية للحكومات الاقليمية المختلفة . وللشؤون الاقتصادية هناك مجلس الاقتصاد القومي ، وان يكن اقل بروزا ، يلتقي فيه رؤساء الوزراء احيانا ، والوزراء المعنيون بشؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقاليم . وتساندهم لجنة التخطيط المشتركة ، التي تقوم مقام هيئة الخبراء الاستشارية . وقد تقوم بهذه المهمة ، الى حد ما ، النقابات ، وكذلك الجمعيات التعاونية وحتى المجامع العلمية .

العلاقات بين المقاطعات

والآن لنتأمل مسألة الاتحاد الفدرالي على مستوى العلاقات بين المقاطعات . هنا يبدو ان ثمة بضعة امكانات : كالاتحاد بين جميع دول غربي افريقيا ، او بين نيجيريا واتحادات اولية اخرى تتبلور عن طريق وحدة دول موجودة سابقا ، كاتحاد بين نيجيريا مثلا وبين اتحاد مالي واية مقاطعات اخرى . واذا تحقق اتحاد كهذا فعلا ، توجب على كل من الاجزاء التي تؤلفه ان تتخلى عن بعض امتيازاتها . غير انني شخصيا اشك في ان يكون هذا مشروعا عمليا في المستقبل العاجل . اذ يخيل اليّ ، كما رأينا في افريقيا الغربية الفرنسية ، انه سيصعب في المستقبل العاجل على الحكومات الجديدة التي استقلت توا ان تتنازل عن بعض سلطاتها لمصلحة الاتحاد . هناك امكان آخر ، هو الكونفدرالية ، التي بموجبها تحتفظ الحكومات المختلفة بامتيازاتها ولكنها تتعاون في عدد من الامور — كالشؤون الخارجية مثلا . وبالامكان اقامة وحدة جمركية ، غير ان الوحدة الجمركية اعسر مما تبدو ، كما رأينا في دول البنيلكس . فلكي ينجح تنفيذ الوحدة الجمركية لا بدّ لها من التنسيق في النقد والاقتصاد وبعض السياسات الاخرى ، بحيث تسير التنمية في ذات الاتجاه ويتم تجنب

الاجراءات المتناقضة في الاقاليم المؤتلفة .

لقد سمعت باقتراح آخر – وارجو الا يحمل هذا على محمل «الاستعمار النيجيري»! – وهو ان الاتحاد الفدرالي يمكن تحقيقه بان تلتحق بعض الاقطار المجاورة بنيجيريا . وقد علمت ، مثلا ، ان جيبو بكري في مؤتمر كوتونو – ولست ادري ان كان يعني ما يقول – تكلم عن امكانية الانضمام الى شمال نيجيريا . ويبدو ان سامعيه كانوا متشككين في الامر ، لان بكري يؤمن باعطاء المرأة حق التصويت وهو ضد رؤساء القبائل . فكيف يمكن التوفيق بين ذلك وبين ظروف شمالي نيجيريا ، هذا ما لم يكن واضحا. وليس هذا بالامر الذي تجوز لنا الاستهانة به . فكما ناقش المسيو آبيثي في اعتراضه على اتحاد مالي : هناك تساؤل مفاده،هل يؤلف اتحاد مالي وحدة طبيعية؟ لعلنا من بعض الاوجه نستطيع ان نوجد دفاعا افضل عن توثيق العلاقة بين ، مثلا ، داهومي ونيجيريا ، او بين النيجر وداهومي ، او بين توغولاند وداهومي . قد لا تكون الامكانية كبيرة ، ولكن هناك قاعدة للبحث . اما رأيي انا فهو انه من الافضل في البداية ان نقيم تعاونا وظيفيا في عدة نواحٍ هامة – كالبحوث ، والمساعدات الفنية ، والمزيد من النواحي الاخرى– وان الحاجة الى وحدة اوثق ستتجلى اكثر فاكثر عن طريق هذا التعاون .

وهناك امر آخر قد يعمل ضد التعاون الوثيق ، او الاتحاد الفدرالي ، وهو موقف كل قطر من « البلد الام » . فلعلكم تذكرون ، على سبيل المثال ، ان الدكتور نكروما ، عندما زار ابيجان في نيسان (ابريل) ١٩٥٧ ، دخل على الفور في جدل مع المسيوهوفويه – (في حفلة الاستقبال ، تذكروا !) – حول من هو المحقّ . قال نكروما ان طريقه هو الصحيح ، ولم يشك هوفويه ، بالطبع ، انه هو المحقّ في جعل افريقيا الفرنسية تساير فرنسا . اذاً فان مسألة موقف دولنا من قوى الاستعمار قد تكون امرا شائكا جدا .

وخلاصة القول ، انني ارى ان الاتحاد الفدرالي ، كاطار دستوري في بعض البلدان ، بوسعه ان يوثق اواصر الوحدة والتماسك ويمنع احتكار القوة السياسية. ولكن حالما يوجد الاتحاد ، فان اهم واجب عليه هو تنمية صلات عضوية تضع اللحم والدم على الهيكل العظمي. وفوق ذلك كله ، لما كانت مشكلات الاتحاد فنية ومعقدة ، فانها لا يمكن البتّ فيها عن طريق الجدل « الشعبي » كما يمكن عن طريق ما يعتزم فعله الزعماء المستنيرون ، زعماء الشعب السياسيون. فالاتحاد ليس ابدا بالمطلب التلقائي. اما من حيث احتمالات قيام وحدات اكبر في غربي افريقيا ، فانه يخيل اليّ ان افضل ما نرجوه في المستقبل الآني هو قيام تعاون وظيفي في شؤون المصالح المشتركة – كالتنمية الاقتصادية ، والمساعدات الفنية ، وما يماثلها – وان الذي قد يتلو هذا التعاون الوظيفي هو وحدة اوثق في اواصرها وروابطها .